الأمم المتحدة

S/PV.6775

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٧٥

الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد قادري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



12-35231 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): إتسم الشهر الماضي بوقوع العديد من الأحداث التي انطوت على تحديات، والتي من شأنها زعزعة الحالة الميدانية. مع ذلك فقد تم التغلب على كل واحد منها حتى الآن، ومن المحتمل أننا نتجه صوب وجهة أكثر إيجابية.

عقب اجتماع المجموعة الرباعية الذي جرى في ١١ نيسان/أبريل، تبادل الطرفان رسائل أشارا فيها إلى متطلبات كل طرف من أجل الاستمرار في المحادثات المباشرة. بعث الفلسطينيون رسالة في ١٧ نيسان/أبريل، ورد الإسرائيليون في ١٢ أيار/مايو. وظل تبادل الرسائل سريا وأدى إلى إجراء حوار مباشر هادئ، بمشاركة دولية محدودة، وهو ما ينبغي الترحيب به وتشجيعه. وسيعمل مبعوثو المجموعة الرباعية بشكل أكبر مع كلا الطرفين لتشجيعهما على اغتنام هذه الفرصة، من أجل اتخاذ تدابير بناء ثقة يعزز بعضها بعضا، وتدعم مواصلة حوارهما الهادئ.

لكن في موازاة ذلك، من شأن سلسلة من التطورات إشعال التوترات. جرى في ١٤ أيار/مايو التوصل إلى حل للإضراب عن الطعام الذي نفذه ما يزيد عن ١ ٥٠٠ أسير فلسطيني يقبعون في السجون الإسرائيلية، والذي بدأ في ١٧ نيسان/أبريل من أجل الاحتجاج على ظروف احتجاز الأسرى وتطبيق الاعتقال الإداري. ومن دواعي سرورنا اتخاذ إسرائيل خطوات لمعالجة شواغل الأسرى المتعلقة باستخدام الحبس الانفرادي والزيارات العائلية وممارسة الاعتقال الإداري، الذي يتعين استخدامه في عدد محدود جدا من القضايا فحسب، ولأقصر فترة ممكنة. وندرك أيضا بأن إسرائيل ستسلم أيضا رفاة ١٠٠ فلسطيني دفنوا في مناطق تسيطر عليها إسرائيل.

يجسد الاتفاق الأثر الإيجابي للحوار المباشر الهادئ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد انخرط الأمين العام وأنا منذ البداية، وأثرنا شواغلنا بخصوص صحة الأسرى. إننا نرحب بحكمة كلا الطرفين التي مكنتهما من التوصل إلى اتفاق، نأمل أن يستمر تنفيذه بالكامل. كما أننا نشيد أيضا بالدور الهام الذي اضطلعت به مصر فيما يخص التوسط من أجل إبرام هذا الاتفاق. لكن لا يزال يساورنا القلق جراء ورود تقارير تفيد بمواصلة بعض الأسرى إضرابهم عن الطعام، حيث يوجد أحدهم في حالة خطيرة، ونأمل في إيجاد حل سريع لتلك الحالات كذلك.

تم التوصل إلى الاتفاق بشأن الأسرى عشية يوم ١٥ أيار/مايو، الذي يصادف اليوم الذي يخلد فيه الفلسطينيون بداية تجربة اللجوء، والذي شهد العام الماضي وقوع عنف كبير وضحايا. بدلا من ذلك، جرى نسبيا احتواء حوادث ذلك اليوم، حيث جرى نشر قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية على نطاق واسع، من أجل منع وقوع مواجهات. وكانت القوات المسلحة اللبنانية على أهبة الاستعداد أيضا لمنع المظاهرات من الاقتراب من الخط الأزرق. ومع ذلك فقد حدثت اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية أسفرت عن إصابات حدثت معظمها عند نقاط التفتيش حول القدس.

وحدثت بعض الاشتباكات والاعتقالات أيضا في القدس

الشرقية في ٢٠ أيار/مايو، الذي تعتبره الحكومة الإسرائيلية يوم القدس، الذي يشير إلى ما تعتبره إسرائيل يوماً لتوحيد القدس الشرقية المحتلة. وقد اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٠ من المتظاهرين الإسرائيليين بالإضافة إلى خمسة فلسطينيين. وأصيب رجل فلسطيني أيضا بجروح خطيرة على إثر محاولته المعومة طعن جندي إسرائيلي بالقرب من مفترق غوش إتزيون جنوبي بيت لحم. وتصرف الجانبان في ١٥ و ٢٠ أيار/مايو بطريقة قصد منها تجنب تصعيد التوتر.

وفي الوقت ذاته، حدثت تغييرات سياسية داخلية هامة. ففي الجانب الإسرائيلي، وقّع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اتفاقاً مع حزب كاديما المعارض بهدف الانضمام إلى حكومته الائتلافية في ٨ أيار/مايو. ويضم الائتلاف الحاكم الجديد حاليا ٩٤ عضوا من جملة ١٢٠ عضوا من أعضاء الكنيست. وذكر رئيس الوزراء نتنياهو أن الائتلاف الجديد سيسمح له بتعزيز ”عملية السلام بطريقة مسؤولة“. ويرى الأمين العام أن هذه فرصة جديدة لحكومة إسرائيل كي تشرع في تجديد عملية السلام بطريقة مجدية تستند إلى رؤية وعزيمة تهدفان إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي، وتحقيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ويؤدي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية الذي طال انتظاره.

وعلى الجانب الفلسطيني، أجرى الرئيس عباس تعديلا حكوميا. وفي ١٦ أيار/مايو أدى رئيس الوزراء فياض و ٢٤ وزيراً اليمين. وكلفهم عباس مباشرة بتنفيذ مرسومه الذي يدعو إلى إجراء انتخابات المجالس البلدية التي طال أجلها. وقد جعل المرسوم الرئاسي المنشئ للحكومة، فضلا عن خطاب قبول رئيس الوزراء، من الواضح جداً أن الحكومة الجديدة لا تحكم مسبقا على نتيجة الجهود الجارية لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وبعد أربعة أيام، في ٢٠ أيار/مايو، أعلن القادة الفلسطينيون صيغة جديدة للتقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة بمساعدة الوساطة المصرية. وضمن ذلك الاتفاق، وإذ نتكلم هنا، فإن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية موجودة الآن في قطاع غزة للتأكد مما إذا كانت ستتمكن من تحديث قوائم تسجيل الناخبين في قطاع غزة، وهي مهمة يتوقع أن تستغرق بين ستة إلى ثمانية أسابيع. وفي ٢٨ أيار/مايو اجتمع رئيس لجنة الانتخابات مع كبار زعماء حماس في قطاع غزة وأعلن أن اللجنة ستستأنف عملياتها بعد ثلاثة أيام. ونتوقع من سلطات الأمر الواقع زيادة تعاونها الكامل لتمكين تسجيل الناخبين في قطاع غزة. ونفهم أن من المتوقع أن يبدأ في الوقت ذاته تشكيل حكومة انتقالية جديدة مؤلفة من التكنوقراط لمدة ستة أشهر خلال ١٠ أيام. وعقب إنشاء الحكومة الانتقالية، فإنها ستشرع على الفور في التحضير لإجراء الانتخابات العامة والتركيز على إعمار غزة.

ولا يزال إحراز التقدم نحو تحقيق المصالحة جانبا أساسيا من السلام، تماما كما تشكل وحدة النظام السياسي الفلسطيني أمرا أساسيا لتحقيق الحل القائم على دولتين. وفي ١١ نيسان/أبريل، وفي حين تؤكد المجموعة الرباعية على مواقفها السابقة، فهي تؤكد أيضا أن الحالة في غزة وما حولها ستبقى هشة وغير مستدامة طالما أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم يتم توحيدهما في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية الممتثلة للالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذ يضع الأمين العام في اعتباره القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإنه يواصل دعمه المستمر للجهود المبذولة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والعمل الذي تقوم به مصر في هذا الصدد. ويود الأمين العام أن تتحقق الوحدة الوطنية في إطار مواقف المجموعة الرباعية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. وعلى نحو ما كرر في تأكيده عبر مكالمة هاتفية أجراها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد اعتماد إعلان الدوحة في شباط/فبراير، فإن محادثات السلام والمصالحة ليستا متنافرتين. ويجب ألا يؤدي إحراز التقدم

في إحداهما إلى تقويض الأخرى.

وقد استمر النشاط الاستيطاني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٤ نيسان/أبريل، أعلنت حكومة إسرائيل اعتزامها إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في مدن الضفة الغربية الثلاث سانسانا وبروخين وريحاليم بأثر رجعي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، قدم مجلس مدينة القدس خططاً للجنة التخطيط والبناء في القدس تتعلق ببناء ٢٠٠ ١ غرفة فندقية إضافية في جفعات هاماتوس، في القدس الشرقية. وفي ١٠ أيار/مايو أعلن عن خطط لبناء ٢٤٢ ١ وحدة سكنية في ضاحية غيلو في القدس الشرقية. وبذلك ستوسع مستوطنة غيلو في المناطق الفلسطينية المحيطة. وتتعارض هذه الإجراءات مع القانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق، وينبغي وقفها. وتواصلت أيضا عمليات الهدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ.

واستمرت الاشتباكات أيضا بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية. و أسفرت هجمات المستوطنين عن إصابة ١١ فلسطينيا، بمن فيهم أربعة أطفال. وأبلغ في ١٩ و ٢٦ أيار/مايو عن إصابة اثنين من الفلسطينيين في قريتين مختلفتين بالذخيرة الحية التي أطلقها عليهما سكان من مستوطنة يتسهار في جنوبي مدينة نابلس. وأسفرت هجمات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك الأراضي الزراعية، عن إتلاف أكثر من ٣٠٠ ١ شجرة. وتواصلت الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية، التي تتمثل في الغالب في رشق الحجارة باتجاه السيارات الإسرائيلية، أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأسفرت عن إصابة إسرائيلي واحد. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت قوات الأمن الإسرائيلية عن اعتقال فلسطينيين حاولوا خطف إسرائيليين في الضفة الغربية من أجل التفاوض على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية – بزعم وجود مخاوف أمنية – ٣٠٦ عملية في الضفة الغربية، أصيب خلالها ٧٢٥ فلسطينيا، بمن فيهم ٤٤ طفلا، في حين ألقي القبض على ٢٨٤ فلسطينيا. وأصيب تسعة جنود إسرائيليون من قبل الفلسطينيين. وحدثت معظم الإصابات والاعتقالات أثناء المظاهرات الفلسطينية اليومية الهادفة إلى دعم المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية إلى أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن السجناء في ١٤ مايو. وفي ٢٠ أيار/مايو أدانت محكمة عسكرية إسرائيلية باسم التميمي بتهمة المشاركة في مظاهرات غير مشروعة وتحريض المتظاهرين على رشق الحجارة. وتتعلق هذه الاتهامات بالمظاهرات ضد الجدار، الذي ينحرف عن الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على وجوب التمسك بحق الاحتجاج السلمي، وعلى ضرورة أن تبقى جميع الاحتجاجات بعيدة عن العنف بشكل صارم.

وقد واصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل من أجل الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية، في إطار التزامات السلطة الفلسطينية أثناء المرحلة الأولى من تنفيذ خارطة الطريق. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، فككت قوات الأمن الفلسطينية على نحو آمن، جهازين لم ينفجرا بالقرب من جنين. وفي يومي ٥ و ٦ أيار/مايو، شنت القوات الفلسطينية عملية أمنية واسعة النطاق في جنين بهدف استعادة النظام، واعتقلت نحو ٦٠ من المشتبه بهم بعد إطلاق النار على مقر إقامة الحاكم في ٢ أيار/مايو ووفاته جراء نوبة قلبية في اليوم التالي. ويجب أن تكون قوات الأمن الفلسطينية مجهزة بشكل كاف، بما في ذلك من خلال احتفاظها بكمية ونوعية مناسبة من الأسلحة والذخائر التي تخضع لسيطرتها، من أجل القيام بمهمتها الهامة بطريقة فعالة.

وعلاوة على القلق الذي أعربنا عنه بشأن إنفاذ القانون بصورة شفافة، فقد أكد المدعي العام الفلسطيني في

٢٩ نيسان/أبريل أن مزودي خدمات الإنترنت الأساسيين في فلسطين قد منعوا – بناءً على أوامره – العملاء من الوصول إلى بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لبضعة شهور. وفي ٥ أيار/مايو ألغى الرئيس عباس رسميا ذلك الأمر وأعطى تأكيدات علنية بشأن حرية الرأي والتعبير والحقوق الطبيعية المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني.

وقد ساد هدوء نسبي في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغ مجموع الصواريخ التي أطلقت من غزة على إسرائيل ١١ صاروخاً فقط، في حين شنت قوات الدفاع الإسرائيلية سبع غارات وضربتين جويتين في غزة، أسفرت عن إصابة ١٠ من المدنيين الفلسطينيين. وقتل ستة فلسطينيون وأصيب ستة آخرون في أنشطة ذات صلة بالأنفاق. ونحن ندين الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة إلى إسرائيل، ونواصل الدعوة إلى وقفها تماما. ونحث أيضا إسرائيل على إظهار أقصى درجات ضبط النفس.

في ١٣ أيار/مايو، رفضت محكمة في غزة استئنافا ضد عقوبة الإعدام الصادرة في حق فلسطيني أدين بتهمة القتل في نيسان/أبريل ٢٠١١، ليصل عدد أحكام الإعدام التي تأكدت في غزة هذا العام إلى خمسة. ولم يوافق الرئيس عباس بعد على ذلك الحكم، على النحو المطلوب بموجب القانون الأساسي الفلسطيني. وندعو حماس إلى إعادة النظر في موقفها، وأن تبدي احتراماً لرفض المجتمع الدولي بصورة جماعية لعقوبة الإعدام، وإلغاء تنفيذها في قطاع غزة.

ولا يزال الإعمار والنمو الاقتصادي في قطاع غزة هدفين أساسيين بالنسبة للأمم المتحدة. وتتجاوز القيمة الإجمالية للمشاريع التي وافقت عليها الأمم المتحدة في قطاع غزة، والتي تشمل إمكانات المواد المزدوجة الاستخدام التي تتطلب موافقة إسرائيل، ٣٦٥ مليون دولار الآن، بالإضافة إلى مشاريع بقيمة ٩٦ مليون دولار لا تزال قيد الاستعراض من قبل إسرائيل. ويعني هذا أن وكالات الأمم المتحدة قادرة الآن على أن تضطلع بدور رئيسي في الجهود الدولية المبذولة في مجال أولويات الإنعاش والإعمار في غزة.

ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد. وتواصل الأمم المتحدة حث إسرائيل على السماح باستيراد مواد البناء الأساسية من دون قيود، وخصوصاً الحصى وقضبان الحديد والأسمنت، التي تشكل المستلزمات الأساسية لإعمار غزة، والتي يستمر استيرادها إلى حد كبير وبشكل غير قانوني عبر الأنفاق من مصر. وفي غياب تغيير من هذا القبيل، فإن من المهم الحفاظ على استمرار الموافقات على مزيد من أعمال الإعمار في قطاع غزة.

ولا يزال تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي في قطاع غزة في الأجل الطويل هدفا أساسيا بالنسبة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن التحويلات إلى الضفة الغربية وتدفق الصادرات إلى إسرائيل يشكلان أمراً أساسياً. ويكتسي تصدير حمولة شاحنة من القمصان إلى المملكة المتحدة مؤخرا أهمية فيما يتعلق بزيادة السلع التي يمكن تصديرها من قطاع غزة. وقد تم تصدير ما مجموعه ١٥٠ حمولة شاحنة من البضائع من قطاع غزة هذا العام حتى ١٩ أيار/مايو. هذه خطوة ايجابية، ويحدوني الأمل أن تواصل الصادرات من غزة النمو.

ما برحت غزة تعاني نقصا في الكهرباء. ورغم أن الحالة تحسنت بشكل طفيف منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6742)، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات لكفالة أن إمدادات الطاقة كافية ويعتمد عليها. وما برحت الأمم المتحدة تشارك في هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق استبدال المحولات الأربعة المدمرة، وهو إجراء من شأنه أن يعزز قدرة محطة غزة لتوليد الكهرباء على تغذية شبكة الكهرباء.

وفي لبنان، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بوجه عام. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية العمل في إقامة جدار ليحل محل السياج

التقني الحالي جنوبي الخط الأزرق في منطقة كفر كلا الحساسة، وفقا لما اتفاق عليه الطرفان. واستمرت الخروقات الجوية لقوات الدفاع الإسرائيلية على أساس يومي تقريبا.

وظلت الحالة العامة في لبنان متقلبة خلال الشهر الماضي. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة للمحافظة على سياسة النأي بنفسها عن الحالة في سوريا، فقد أدى عدد من الحوادث إلى زيادة المخاوف إزاء تأثير الأزمة السورية.

ولا تزال الحالة الأمنية في مدينة طرابلس الشمالية مصدر قلق بعد الاشتباكات التي اندلعت في ١٢ أيار/مايو بين سكان حي باب التبانة ذي الأغلبية السنية وسكان حي جبل محسن الذي تقطنه أغلبية من العلويين. واستمر القتال عدة أيام وأسفر عن مقتل ١٠ أشخاص على الأقل وجرح العشرات.

وفي ٢٠ أيار/مايو، قتل شيخان سنيان على أيدي جنود القوات المسلحة اللبنانية عند نقطة تفتيش في منطقة عكار الشمالية. واندلعت اشتباكات أيضا بين جماعات سنية مختلفة في بيروت قتل فيها اثنان على الأقل وأصيب العديد بجروح. وبعد يومين، ومع انتشار أنباء عن اختطاف لبنانيين في سوريا عائدين بعد زيارة الأماكن المقدسة في إيران، بدأت الاحتجاجات أيضا في الضواحي الجنوبية لبيروت. ودعا الزعماء من مختلف فئات الطيف السياسي إلى الهدوء وشاركوا في الجهود المبذولة لتأمين إطلاق سراح الرهائن. ورغم أن التقارير أشارت إلى أنه جرى الإفراج عنهم وعادوا إلى لبنان في ٢٥ أيار/مايو، لا تزال الجهود تبذل في الوقت الراهن لتأمين إطلاق سراحهم.

وفي ضوء هذه الخلفية، برز قدر من الزخم نحو استئناف الحوار الوطني في لبنان. وأشار الرئيس سليمان إلى أنه يعتزم دعوة الزعماء السياسيين إلى الاجتماع لإجراء حوار من جديد في أوائل الشهر المقبل، وهو ما رحب به رئيس مجلس النواب بري ورئيس الوزراء ميقاتي وآخرون. ولقت المبادرة أيضا تأييدا فعالا من الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، ظل منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، طوال الأسبوعين الماضيين، على اتصال مستمر مع الزعماء من مختلف فئات الطيف السياسي، ويشجع على الحوار وضبط النفس.

يحصل أكثر من ٠٠٠ ٢٦ لاجئ سوري حاليا على المساعدة في لبنان. وتواصل الأمم المتحدة التنسيق الوثيق مع حكومة لبنان في ما يتعلق بتقديم المساعدات لأولئك اللاجئين.

ولا يزال العنف واستمرار القتل في سوريا مصدر قلق شديد للأمين العام، وتشكل التسوية السلمية للأزمة محور تركيز الأمم المتحدة ككل. تلقى مجلس الأمن إحاطات إعلامية مكثفة في الأيام القليلة الماضية، من خلال رسالتي الأمين العام المؤرختين ٢٥ و ٢٧ أيار/مايو وإحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام لادسو، واللواء مود، في ما يتعلق بالأحداث المروعة في الحولة. ولذلك لن أتناول الحالة في سوريا في ملاحظاتي اليوم. سوف يقدم نائب المبعوث الخاص المشترك غوينو، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لادسو، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن مرة أخرى غدا وسيقدمان مزيدا من التفاصيل بشأن آخر التطورات وبشأن جهودنا.

وفي الختام، لفت في هذه الإحاطة الإعلامية انتباه المجلس إلى بعض الاتجاهات الايجابية التي ستوفر، إذا ما تواصلت، الأمل المتجدد في إحراز تقدم. وعلى أرض الواقع، كان يمكن أن تزداد الحالة سوءا، والجهود المتضافرة التي تبذلها الأطراف لتفادي هذا مشجعة. إن المشاركة الهادئة والمباشرة في إطار تبادل الرسائل أمر مشجع أيضا. وما زالت نتيجة جهود المصالحة الأخيرة، التي أشرت إليها، غير مؤكدة، لكن في نهاية الأمر لن يمكن أن يكون هناك حل على أساس وجود دولتين بدون استعادة الوحدة الفلسطينية بما يتفق مع هذا الهدف. ولا بد من أن تكون الأطراف مستعدة الآن أيضا لاتخاذ الخطوات التي تمس الحاجة إليها للاستفادة من إمكانات تحقيق التقدم. ويتسم هذا بالأهمية،

لأنه في حين أن إمكانات تحقيق التقدم قائمة، إلا أن الحالة لا تزال هشة وتتسم بعدم اليقين.

ومن موقعي المتميز في القدس، حيث أتابع عن كثب الأحداث على أرض الواقع وفي المنطقة، فإنني لا أتفق في الرأي مع الذين يجادلون بأن القدر الكبير من التغيير وعدم اليقين في المنطقة الناجم عن الصحوة العربية يعني أن هذا ليس وقت تحقيق تقدم. بل على العكس، فإن السعي إلى إحلال السلام الدائم الذي يؤدي إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتسوية جميع المطالبات، بات في رأيي، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لأن مجرد وجود الحل القائم على دولتين أصبح بعد حوالي ٢٠ عاما من مساعي صنع السلام الفاشلة معرضا للخطر. وإذا لم يغتنم الطرفان الفرصة الراهنة، عليهما إدراك أن ذلك لن يعني مجرد تباطؤ التقدم صوب الحل القائم على دولتين. بل قد نجد أنفسنا نمضي في اتجاه مسار صوب واقع دولة واحدة، الذي سيبعدنا أيضا بدرجة أكبر عن إحلال السلام الإقليمي انطلاقا من روح مبادرة السلام العربية.

وآمل مخلصا أن يجد الطرفان طريقا إلى الأمام في الأشهر المقبلة، وأتعهد بمواصلة التزام الأمم المتحدة بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف من قبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.